

التمويل الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية

الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع بالبلدان النامية

أ. أمين قسول*

جامعة الشلف – الجزائر

Abstract:

Microfinance as a mechanism to achieve the first goal of the Third Millennium Development Goals to reduce extreme poverty and hunger in developing countries

After that microfinance has become one of modern trends in development and poverty reduction in developing countries through the involvement of the poor themselves in the development process. And after the great international recognition of the importance of microfinance to the extent that it has been allocated 2005 to be the Year of Microcredit by the United Nations, and after the award of the Nobel Peace Prize a year later to the Grameen Bank and its founder Muhammad Yunus, who is the pioneer of modern microfinance movement in the world. We wonder whether microfinance is already an effective tool for the development in developing countries? and Can it really contributes to the achievement the first goal of the third Millennium Development Goals to reduce extreme poverty and hunger?

Key words: microfinance, extreme poverty and hunger.

* أستاذ مساعد بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف مايل:

Aminemagi8@gmail.com

مقدمة:

ساد لعقود عديدة مفهوم خاطئ بأن التنمية يمكن حصرها في النمو الاقتصادي، وفي السنوات الأخيرة أدرك الجميع بأن النمو الاقتصادي وبالرغم من كونه شرطاً أساسياً للتنمية ومحاربة الفقر إلا أنه لا يكفي بل يجب أن يتكامل مع سياسات تهدف إلى تنمية بشرية تعمل على تعظيم مجال الخيارات لدى الناس عن طريق زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والعمل، وذلك عن طريق إشراك الجميع في التنمية بما في ذلك الفقراء أنفسهم.

وبناءً على هذا الإدراك فقد قام المجتمع الدولي ممثلاً في رؤساء دول وحكومات 189 دولة و23 منظمة دولية تعمل في مجال التنمية بتبني ما بات يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والمنبثقة عن الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من سنة 2000، والتي تهدف صراحة إلى العمل معاً من أجل محاربة الفقر المدقع والجوع وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع وتمكين المرأة من أسباب القوة، من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، يشارك ويستفيد منها الجميع.

وبعد أن صار نظام التمويل الأصغر أو ما يعرف بتقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل، أحد الاتجاهات الحديثة الهامة والبارزة في التنمية والحد من الفقر بالبلدان النامية عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية، وبعد الاعتراف الدولي الكبير بهذه الأهمية إلى الحد الذي تم فيه تخصيص سنة 2005 لتكون سنة الإفراض الأصغر من طرف الأمم المتحدة، وبعد أن منحت جائزة نوبل للسلام بعدها بسنة لبنك جرامين ومؤسسه محمد يونس الذي يعد رائد حركة التمويل الأصغر الحديثة في العالم. نتساءل عما إذا كان التمويل الأصغر بالفعل أداة فعالة للتنمية ومحاربة الفقر بالدول النامية؟ وهل يمكن أن يساهم فعلاً في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع؟

أهمية الدراسة:

ركزت معظم الدراسات التي قامت بدراسة علاقة التمويل الأصغر بتحسين حياة الفقراء على دور وأثر القروض الصغرى فقط بدلاً من النظر إلى المجموعة المتنوعة لخدمات التمويل الأصغر، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للقيام بإلقاء الضوء على باقي المنتجات الأخرى التي يشتمل عليها مفهوم التمويل الأصغر، ومعرفة ما إذا كان التمويل الأصغر بجميع منتجاته وليس القروض الصغرى فقط يستطيع تحسين حياة الفقراء وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء بعض الأفكار الرئيسية لإيضاح سبب اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة لتحسين حياة الفقراء وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع.

أقسام الدراسة:

- وسيتم معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية كالتالي:
- نظرة أساسية إلى الفقر وأولى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة؛
 - مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر ومنتجاته؛
 - دور منتجات التمويل الأصغر في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

1- نظرة أساسية إلى الفقر وأولى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة:

"العالم أصبح اليوم جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء"، هكذا تم وصف ظاهرة الفقر في العالم من طرف الرئيس الجنوب إفريقي "مبيكي" في قمة الأرض بجوهانسبورغ سنة 2002. فرغم أن العالم شهد في نهاية القرن الماضي تطوراً كبيراً في الناتج العالمي الإجمالي بما يكفي ليعيش جميع سكان الأرض برفاهية، إلا أن جميع الإحصائيات لا زالت تشير إلى أن

أغلب سكان العالم لا زالوا يعانون في مطلع القرن الجديد من الفقر المدقع والجوع والمرض وانعدام الفرص.

وقد أدرك الجميع في السنوات الأخيرة أنَّ محاربة الفقر في العالم مهمة صعبة ومعقدة، حيث تحتاج إلى التركيز على الجوانب المختلفة والمتداخلة للفقر وكذا حتمية اشتراك أطراف متعددة على الصعيدين المحلي والعالمي في محاربة هذه الظاهرة، بما في ذلك الفقراء أنفسهم. وانطلاقاً من هذا قامت معظم دول العالم والمنظمات العاملة في المجال التنموي بتبني مجموعة من الأهداف التنموية خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظاً سُمّيت "الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع والجوع إلى وقف انتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال.

وتنبثق الأهداف الإنمائية للألفية عن إعلان الألفية الموقع من قبل 189 بلداً بما في ذلك 147 رئيس دولة، والمعتمد في قمة الألفية التي عقدت في مقر هيئة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية في شهر سبتمبر من سنة 2000. وقد حُدِّدت ثمانية أهداف تنموية تنبثق عنها 18 غاية و48 مؤشراً قابلاً للقياس، ومن المزمع تحقيق هذه الأهداف بحلول سنة 2015. وتعتبر الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر إليها بشكل متكامل، وهي تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والنامية وترمي إلى إرساء بيئة مساعدة على المستويين الدولي والمحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والعدالة والقضاء على الفقر، ويعتبر هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع أول هذه الأهداف الثمانية وله غاية واحدة هي العمل على خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

2- مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر ومنتجاته:

رغم أنَّ الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء ومحدودي الدخل أصبحت اليوم اتجاهًا تجاريًا وتنمويًا حديثًا، ومتاحة لعدد كبير من الأسر الفقيرة حول العالم، إلا أنَّ الغالبية العظمى من الناس ليس لديها إدراك حقيقي لمفهوم وأنواع الخدمات المالية المقدمة للفقراء ولا المبادئ التي تقوم عليها صناعة التمويل الأصغر ومنتجاتها المختلفة، وهذا الأمر سيشكل عائقاً في فهم أهمية وأثر هذه الخدمات على حياة الفقراء ومحدودي الدخل، وسوف نحاول من خلال ما يلي إيضاح المفاهيم الأساسية المتعلقة بصناعة التمويل الأصغر ومختلف منتجاتها المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل.

2-1- مفهوم التمويل الأصغر:

نظراً إلى حاجة الفقراء مثل غيرهم لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية فقد تطور مفهوم التمويل الأصغر ليشمل المزيد من الخدمات المالية وغير المالية بعد أن كان مرادفاً لمفهوم القروض الصغرى، وإن كانت التعاريف الواردة بشأن التمويل الأصغر قد تعددت، إلا أنها تشابحت في معظمها في المعنى وحتى في المصطلحات التي استخدمتها، فالتمويل الأصغر ما هو إلا خدمات مصرفية تتاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل يتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم. وتجدد الإشارة هنا إلى أنه كثيراً ما يقع لبس بين مصطلحي التمويل الأصغر والإقراض الأصغر، حيث يشير مصطلح الإقراض الأصغر إلى المعنى الضيق للتمويل الأصغر حيث يقتصر على معنى تقديم القروض الصغرى فقط، بينما التمويل الأصغر أكثر شمولاً من ذلك حيث يشير إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية كالتدريب والتعليم المالي للفقراء.

2-2- عملاء التمويل الأصغر:

يخدر محمد يونس من الغموض في المفاهيم ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل الأصغر لأن ذلك سيؤدي إلى الحد من فعالية هذه البرامج في الحد من الفقر، ويقول يونس بوضوح "إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإن غير الفقراء سيقومون دائماً بقيادة الفقراء، ولكي يكون نظام التقديم فعالاً، يجب تصميمه وتشغيله حصراً للفقراء، ويتطلب ذلك تعريفاً دقيقاً لمن هم الفقراء ولا مجال لغموض المفاهيم"¹.

فمن هم الفقراء؟ وكيف يمكن تحديدهم؟ وهل خطوط الفقر كافية لتحديد عملاء التمويل الأصغر؟ وماذا بخصوص الناس الذين يقعون فوق خط الفقر مباشرة لكنهم لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، هل يمكن اعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسات التمويل الأصغر؟ أثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل الأصغر خلال العقود الماضية أن عملاءها هم غالباً الفقراء والقريبون من خط الفقر المعرضون للفقر والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً والقادرون على العمل ولكن غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم. وفي المناطق الريفية هم عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية².

2-3- منتجات التمويل الأصغر:

رغم أنَّ التمويل الأصغر كان يعنى بالأساس بتقديم قروض صغرى في سنواته الأولى، إلا أنَّ السنوات الأخيرة شهدت تطوير خدمات مالية جديدة لصالح الفقراء، وهذه الخدمات لا تختلف في مفهومها عن الخدمات المالية التي يحصل عليها غير الفقراء من البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، سوى أنَّ هذه الخدمات قد تم تعديلها من طرف مؤسسات التمويل الأصغر لتلائم ظروف واحتياجات وطبيعة واحتياجات الفقراء ومحدودي الدخل، وتتمثل خدمات التمويل الأصغر فيما يلي:

2-3-1- الإقراض الأصغر:

يعرف الإقراض الأصغر بأنه منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنهم من العيش دون مساعدات اقتصادية إضافية³، ورغم أن القروض الصغرى كانت موجهة في بداياتها من أجل استعمالها في مشاريع توليد الدخل، إلا أنها ومع مرور الوقت أصبحت تقدم لتلبية مختلف احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل من دفع مصاريف التعليم والرعاية الصحية إلى بناء المساكن وترميمها، بل وأصبحت تستعمل من بعض الفقراء كقروض استهلاكية.

2-3-2- الادخار الأصغر:

لطالما أثبتت الأسئلة حول قدرة الفقراء على الادخار باعتبارهم أفقر من أن يدخروا، لذا كان يتم استبعادهم بشكل آلي من خدمات الإيداع التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، لكن الواقع مخالف لذلك، فالفقراء يدخرون كغيرهم ولكن بطرق مختلفة تتلاءم مع ظروف معيشتهم، فنجد أنهم يقومون بتربية الحيوانات مثلاً ليقوموا ببيعها عند الضرورة، أو يستثمرون في الحلي الذهبية، كما يحتفظون بالنقود في منازلهم أو يقومون بإقراضها لأفراد الأسرة أو يدفعونها إلى جامعي الودائع، أو ينضمون إلى مجموعات التوفير الدوارة في مجتمعهم⁴. بالإضافة إلى هذا فإنَّ العديد من الدراسات والأبحاث والمشاريع أثبتت وجود ممارسات ادخارية بين الفقراء مثل مشاريع مبادرات اليوميات المالية بالهند وبنغلاديش وجنوب إفريقيا ومشروع مايكروسيف Micro-save في شرق وغرب إفريقيا ودراسات المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء⁵.

2-3-3- التأمين الأصغر:

التأمين الأصغر هو التأمين المصمم لحماية الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض من المخاطر، فيسبب انخفاض دخولهم وعدم انتظامها، فإنَّ بعض الأزمات غير المتوقعة كالمرض يمكن أن تقضي على مدخرات الفقراء أو تدفع بهم إلى مزيد من الاقتراض والمديونية، ولذلك فإن الفقراء لا يحتاجون إلى الحصول على تسهيلات الإقراض الأصغر والادخار فحسب، بل يحتاجون إلى خدمات تأمينية تحمي أصولهم ومدخراتهم التي كونوها من خلال خدمات الإقراض والادخار التي حصلوا عليها. ولقد تنوعت وتعددت منتجات التأمين الأصغر حول العالم، ولقد قام مقدمو هذه المنتجات في غالب الأحيان بتكييف منتجات التأمين التجاري الموجودة فعلاً لتلائم طبيعة وظروف حياة الفقراء ومحدودي الدخل، وأكثر أنواع التأمين الأصغر شيوعاً بين الفقراء هي منتجات التأمين الأصغر على الحياة والتأمين الأصغر الصحي.

2-3-4- خدمة تحويل الأموال:

رغم ارتفاع حجم المبالغ التي يقوم المهاجرون من الدول الفقيرة بتحويلها إلى بلدانهم والذي يشكل في بعض الحالات 10% من الناتج المحلي لبلدانهم حسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، ورغم وجود قطاع بملايين الدولارات يتعامل بتحويل الأموال وتصل فيه هوامش الربح إلى مستويات مرتفعة تصل إلى 30% إلا أنَّ القليل فقط من مؤسسات التمويل الأصغر تقدم خدمات التحويل المالي لصالح الفقراء، ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى الصعوبات التنظيمية الهادفة إلى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها أي مؤسسة ترغب في تقديم خدمات تحويل الأموال حول العالم، إضافة إلى التكاليف المرتفعة التي تتطلبها تقديم خدمات تحويل الأموال في الوقت الراهن بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر⁶.

2-3-5- التدريب والتعليم المالي للفقراء:

مع ازدياد عدد المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ظهرت بعض المشاكل التي تواجه الفقراء ومؤسسات التمويل الأصغر على حد سواء، فقلة المعلومات

والمعرفة المالية لدى الفقراء تصعب عليهم عملية الاختيار والمفاضلة بين المنتجات المالية المتاحة لهم، بل قد يكتفون بمقدم الخدمات الحالي الذي تعودوا على التعامل معه حتى ولو كان هناك خدمة أكثر ملاءمة لهم متوفرة من مصدر آخر. كما أن الأزداد الكبير في مؤسسات التمويل الأصغر ومع غياب التنسيق وازدياد المنافسة بينها دفع بالعديد من الفقراء إلى محاولة الحصول على قروض متعددة من أكثر من مؤسسة واحدة، إلا أن المهارات الضعيفة لدى الفقراء في إدارة المال والأعمال كانت كارثية فيما يتعلق بقدرتهم على إعادة تسديد قروضهم، وهو ما سبب خسائر كبيرة لهذه المؤسسات وصلت ببعضها إلى حد الإفلاس. وعليه فقد أصبحت خدمة التعليم المالي للفقراء حول كيفية إدارة المال والأعمال والادخار والاقتراض والإنفاق ضرورة حتمية ونوعاً من الاستثمار المتبادل بين الفقراء ومؤسسات التمويل الأصغر، فالتعليم المالي والتدريب يساعد الفقراء على فهم خياراتهم المالية وإدارة أعمالهم بشكل أفضل، وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر فإنَّ العميل المطلع يمثل مخاطرة أقل ومصدراً أفضل لجني الأرباح.⁷

3- دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

أبدى المجتمع الدولي التزاماً قوياً بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة من خلال تبني إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من قبل 189 دولة، والتي تشكل في مجملها ثمانية أهداف تنموية سيتم العمل على تحقيقها بحلول سنة 2015 كما أشرنا سابقاً، وبعد أن أصبح نظام التمويل الأصغر أو ما يعرف بتقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل أحد الاتجاهات الحديثة في التنمية والحد من الفقر بالبلدان النامية عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية، وبعد الاعتراف الدولي الكبير بهذه الأهمية إلى الحد الذي تم فيه تخصيص سنة 2005 لتكون سنة الإقراض الأصغر من طرف الأمم المتحدة، وبعد أن منحت جائزة نوبل للسلام بعدها بسنة لبنك جرامين ومؤسسه محمد يونس الذي يعد رائد حركة التمويل الأصغر الحديثة في العالم، نتساءل عما إذا كان التمويل الأصغر بالفعل أداة فعالة للتنمية ومحاربة الفقر بالدول النامية؟ وهل يمكن أن يسهم فعلاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

3-1- الدور المفترض لمساهمة التمويل الأصغر في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية.

يرى محمد يونس أنَّ الفقر لا يوجد فقره الفقراء ولكن توجده بنية المجتمع والسياسات التي يتبعها، ويرى أنَّ الفقراء وبدعم من رأس المال ومهما كان صغيراً قادرون تماماً على تحسين ظروف حياتهم، وتأكيداً لذلك وجدت عدة دراسات تؤكد أنَّ القروض الصغرى تعمل على تحسين حياة الفقراء، إلا أنَّ معظم هذه الدراسات قد ركزت على القروض فقط بدلاً من النظر إلى المجموعة المتنوعة لخدمات التمويل الأصغر، وسوف نحاول في ما يلي القيام بتحليل نظري كخطوة أولى من أجل إلقاء الضوء على باقي المنتجات الأخرى ومعرفة ما إذا كان التمويل الأصغر بجميع منتجاته يستطيع تحسين حياة الفقراء وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة.

3-1-1- أثر القروض الصغرى في الحد من الفقر المدقع والجوع:

للقروض الصغرى أهمية بالغة في الحد من الفقر المدقع والجوع لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- يعاني الفقراء من تواجدهم في حلقات مفرغة تعمل على إبقائهم فقراء باستمرار، فانخفاض دخولهم يؤدي إلى انخفاض معدلات إدخاراتهم وهم ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة استثماراتهم ومن ثم انخفاض الإنتاج ثم انخفاض الدخل مرة أخرى، ورغم أنَّ حصولهم على قروض يمكن أن يعمل على رفع دخولهم وكسر هذه الحلقة، إلا أنَّهم يعانون من حلقة مفرغة أخرى، فلن يحصلوا على قرض من مؤسسة مالية رسمية يجب أن تتوفر لديهم أصول يقدمونها كضمانات، وحتى يمتلكوا هذه الأصول والضمانات لا بد لهم من الحصول على قروض تزيد بها دخولهم. ويمكن لقرض أصغر مقدم من مؤسسة تمويل أصغر أن يكسر هاتين الحلقة المفرغتين ويحدث تنوعاً في مصادر الدخل لدى الفقراء ويساهم في نمو مشاريعهم مما سيعمل على رفع مستوى معيشتهم والتخفيف من جوعهم وتحسين غذائهم في الأخير، بل ويمكنهم استخدام القروض الصغرى عند الضرورة لحماية مستوى استهلاكهم عند حدوث الأزمات دون الاضطرار إلى تخفيض كمية الغذاء التي يتناولونها⁸.

- قد يجد الفقراء سبيلاً للحصول على قروض صغرى تكون في شكل إعانات أو دعم مالي، إلا أنَّ التجربة العملية أثبتت أنَّ الدعم المالي المقدم من الحكومة أو الجهات المانحة

أو المنظمات الخيرية غالباً ما يفهم على أنه هدف لأعمال الخير، وبالتالي لا يرى الفقراء ضرورة لتسديد قروضهم، ونتيجة لذلك لا يستفيد من هذه القروض المدعومة سوى عدد قليل من الفقراء لأنها تفشل قبل أن تتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة نظراً لمحدودية هذه الأموال⁹، ومن جهة أخرى فإن أغلب البرامج المدعومة للقروض الموجهة للفقراء غالباً ما يستفيد منها الأحسن حالاً بدلاً من الفقراء، حيث أن عدم القدرة على الوصول إلى الفقراء تعتبر مشكلة تعاني منها معظم برامج الحد من الفقر، لأنه إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء ضمن برنامج واحد فإن غير الفقراء سيكونون دائماً المستفيد الأكبر من هذه البرامج¹⁰. في حين نجد أن القروض الصغرى المصممة خصيصاً لخدمة الفقراء والتي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر بأسعار فائدة عالية مقارنة بمصادر الأموال الأخرى المتاحة كالقروض البنكية ستُنقَر غير الفقراء من هذه القروض المكلفة مما سيسمح بوصولها لمن هم في أمس الحاجة إليها فقط من الفقراء الذين هم مستعدون لتحمل التكاليف المرتفعة لهذه القروض، كما أن ضرورة تسديد قروض مؤسسات التمويل الأصغر سيعمل على تحديد محفظة قروضها لتتمكن من إقراض أشخاص أكثر في المستقبل، كما سيساعد ذلك أيضاً في جعل الفقراء يعتمدون على أنفسهم في المدى الطويل عكس الإعانات.

- تقدم القروض الصغرى للفقراء عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر يعني حمايتهم من المربين الذين يتقاضون معدلات فائدة استغلالية وعالية للغاية، كما أن تقدم القروض الصغرى للفقراء سيعمل في مرحلة ما على زيادة دخلهم بالشكل الذي سيساعدهم في امتلاك جدارة ائتمانية تُمكنهم من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية مستقبلاً وزيادة فرصهم في الحصول على قروض ومبالغ أكبر وتوسيع مشاريعهم¹¹.

- تؤدي عدم العدالة في توزيع الدخل إلى ظهور مشكلات خطيرة كالجرائم والسرقة وظهور حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يعمل على عرقلة عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم أسباب عدم العدالة في توزيع الدخل استبعاد الفقراء من دائرة الائتمان والحصول على الخدمات المالية، ويمكن للحصول على قروض صغرى من خلال مؤسسات التمويل الأصغر أن يحد من مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل من خلال إتاحة الفرص أمام الفقراء لزيادة دخولهم¹².

3-1-2- أثر الادخار الأصغر في الحد من الفقر المدقع والجوع:

رغم أنَّ القروض الصغرى يمكن أن تساهم بشكل فعال في الحد من الفقر المدقع والجوع، إلا أنَّها في أحيان كثيرة لا تكون كافية إلا إذا كان هناك نشاط اقتصادي قائم وتدفق نقدي كافٍ للأسرة الفقيرة، وفي الحالات الأخرى يمكن للمدخرات الصغرى كما سنرى أن تكون بديلاً ممتازاً للحد من الفقر المدقع والجوع، حيث أنه:

- عادةً ما يستخدم الفقراء المدخرات كخط دفاع أول للوقاية من آثار الصدمات التي قد يتعرضون لها مثل إخفاق المحاصيل وفقدان فرص العمل ووفاة المعيل، كما يستخدمونها لإدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة حيث يلجؤون إليها من أجل المحافظة على قدرتهم الشرائية والإبقاء على مستوى الاستهلاك عند الحد المقبول¹³، وتستخدم المدخرات أيضاً للوفاء بالتزامات الدينية والاجتماعية كالزواج ومراسيم الجنازات والدفن.

- يمكن كذلك للفقراء أن يلجؤوا للمدخرات من أجل دفع ثمن العناصر الضرورية عند انطلاق موسم الزراعة أو عمليات الإنتاج، كما يمكنهم اللجوء إليها من أجل الاستفادة من فرص الاستثمار غير المتوقعة مثل شراء المواد الأولية عند انخفاض أسعارها دون اللجوء إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة¹⁴، بل بالعكس يمكن للمدخرات أن تسهل على الفقراء عملية الحصول على قروض صغرى من بعض مؤسسات التمويل الأصغر التي تشترط وجود مدخرات إلزامية من أجل الحصول على قرض كنوع من الضمان.

- عدم توفر خدمات إيداع آمنة للفقراء من خلال القنوات الرسمية يعرضهم لخسارة مدخراتهم في كثير من الأحيان، حيث أنَّ أنظمة الادخار غير الرسمية كتخفية الأموال في المنزل أو التعامل مع جامعي الودائع أو المشاركة في جمعيات التوفير الدوارة أو الاستثمار في الثروة الحيوانية كلها أدوات تتميز بدرجة عالية من المخاطرة، فالادخار في المنزل يحمل مخاطر السرقة أو الضياع نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق، كما أن جامعي الودائع لا يخضعون للإشراف وكثيراً ما كانت هناك بلاغات بهروبهم بمدخرات الفقراء¹⁵، كما يمكن أن تموت الحيوانات نتيجة المرض.

- وإضافة إلى المخاطرة العالية التي تتميز بها أنظمة الادخار غير الرسمية فإنها كذلك غير مناسبة للفقراء، حيث أنها تتميز بقلّة السيولة وترتبط بشروط موحّدة وغير مرنة لا تسمح بالكثير من التحكم في قيمة أو توقيتات الإيداع، حيث يجب على سبيل المثال بيع الحيوان كاملاً وليس على أجزاء من أجل الحصول على النقود، أو يجب انتظار حلول الدور من أجل الحصول على أموال من جمعيات التوفير الدوارة، وقد لا يتناسب موعد حلول دورك مع وقت حاجتك للنقود مما يجعل مدخراتك عديمة النفع.

- كما أنَّ أنظمة الادخار غير الرسمية وعدم امتلاك حسابات إيداع رسمية يمكن أن يكونا مكلفين جداً للفقراء، حيث يقول فيدار جورجيسن رئيس مؤسسة جرامين أمريكا "المشكلة في الفقر أنه يستغرق كل وقتك، حينما لا يكون لديك حساب شيكات، فإنه سيكون عليك الدوران من مكان لآخر لسداد ما عليك من ديون أو رسوم"¹⁶، وهو ما يمثل للفقراء تكلفة الفرصة البديلة لعدم تواجدهم في مكان عملهم أو مزارعهم.
- وبالإضافة إلى أنَّ حسابات الادخار الرسمية توفر للفقراء مكاناً آمناً وقدرًا من السيولة والمرونة يتلاءم مع احتياجاتهم، فإنَّها يمكن أيضاً أن تدر عليهم عائداً مالياً في شكل فوائد يتقاضونها على ودائعهم وتحمي أموالهم من مخاطر التضخم في نفس الوقت. بل في بعض الأحيان يمكن للفقراء أن يستثمروا مدخراتهم في مؤسسات مملوكة ومدارة من طرفهم ويحصلون على أرباح دورية وفي حالات كثيرة يمكنهم الحصول على مبالغ كبيرة من خلال القروض¹⁷. في حين نجد أنَّ العوائد في القطاع غير الرسمي نادراً ما تزيد عن الصفر بل غالباً ما يدفع الفقير ليوفر نقوده مثل حالات التعامل مع جامعي الودائع¹⁸.
- حيث أنَّ الفقراء يعوزهم ضبط النفس ويستسلمون للإغراء بسهولة إضافة لعدم امتلاكهم لحسابات إيداع رسمية واحتفاظهم بالأموال في منازلهم يجعل من الصعب عليهم ممارسة ضبط النفس ويمكن لهذا أن يؤثر بشدة على خياراتهم الاستهلاكية حيث يميلون لإنفاق جزء كبير من دخلهم على التبغ ووسائل الترفيه بدلاً من الغذاء¹⁹.
- كل ما سبق ذكره يتعلق بالفقراء أنفسهم، أما على مستوى الاقتصاد ككل فيمكن للمؤسسات التمويل الأصغر أن تساهم في زيادة الموارد المالية المحلية للدول النامية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال تجميع موارد الفقراء الذين ظلوا مستبعدين عن التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية²⁰.

3-1-3- أثر التأمين الأصغر في الحد من الفقر المدقع والجوع:

- يمكن للتأمين الأصغر أن يساهم بشكل كبير من الحد من الفقر المدقع والجوع بين الأسر الفقيرة، حيث أنه:
- في ظل غياب برامج التأمين الأصغر وضعف وسائل إدارة المخاطر الخاصة بالفقراء كالمخاطر قد تضطر الأسر الفقيرة عند حالات الطوارئ إلى بيع أصولها الإنتاجية أو جزء منها مثل المواشي والأراضي الزراعية وبسعر أقل بكثير من قيمتها الحقيقية في الغالب،

مما سيضطرها مستقبلاً لخفض إنتاجيتهم وانخفاض دخولهم بالمقابل، كما ستقوم الأسر الفقيرة في الغالب نتيجة لانخفاض الدخل بخفض استهلاكها من الطعام بتناول وجبات أقل لتوفير الغذاء²¹، وللأسف فإن هذه القرارات الصعبة ستترك الفقراء عالقين في فخ الفقر ولن تكون حلاً لمشاكلهم ولا بد من برامج تأمين تحميهم من اتخاذ مثل هذه القرارات.

- هناك حقيقة مفادها أنّ الخوف من خطر الوقوع في فقر مدقع يدفع الفقراء لاستثمار مواردهم في أنشطة منخفضة الدخل وأمنة نسبياً، فبدون غطاء يحميهم من المخاطر لن يقدم الفقراء على العمل في أنشطة تدر أرباحاً عالية لأنها عادة ما تكون أكثر خطورة، وغالباً ما يمتنع الفقراء عن استخدام أي تكنولوجيا جديدة لم يجربوها من قبل، ونتيجة لذلك فإن الفقر يبدو أمراً حتمياً بالنسبة لهم²². ويمكن للتأمين الأصغر هنا أن يغير من السلوك الاستثماري للفقراء من خلال القيام بنقل المخاطر التي يتحملونها إلى جهة أخرى مما سيساعد في تشجيع الاستثمار بين الفقراء وإطلاق قدراتهم الإنتاجية ويحتمل على الانخراط في أنشطة أكثر خطراً وبعوائد أعلى²³.

3-1-4- أثر التحويلات المالية في الحد من الفقر المدقع والجوع:

- أكد كل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والعديد من الاقتصاديين والحكومات أنّ تحويلات المهاجرين من الدول النامية إلى بلدانهم تشكل مصدراً مستقراً نسبياً للدخل لهذه الدول حتى في أوقات الأزمات، وتشكل الحوالات الرسمية ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي في الدول النامية بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنّ حجم الحوالات غير الرسمية قد يتعدى حجم الحوالات الرسمية بكثير، ففي سنة 2005 عادل حجم الحوالات المرسلة إلى بعض دول أمريكا الجنوبية حجم الاستثمار الأجنبي كله تقريباً²⁴، وفي سنة 2002 قدرت التحويلات إلى الدول النامية بمبلغ 80 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل ضعف مبلغ المعونات التي تقدمها الدول الغنية²⁵، كما أن حجم التحويلات يشكل ما بين 10% و30% من إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول النامية التي تصدر العمالة، وفي بعض الدول تولد عائدات أكبر من العائدات الناتجة عن التجارة الخارجية، ففي عام 2003 تعدى حجمها بنسبة 233% حجم السلع

المصدرة في هايتي²⁶، وتنمو الحوالات بمعدل سنوي يفوق 10% حيث يرسل أغلب المهاجرين الذين هم غالباً من العمال ذوي الدخل المنخفض الذين يلجون حاجة الدول الغنية من العمالة في قطاع الخدمات أو الزراعة ما بين 20% و 30% من دخلهم إلى أسرهم. وتشير الدلائل إلى أنَّ أسر المهاجرين تتشابه في كل الدول النامية تقريباً، وهي في الغالب أسر فقيرة أو قريبة من خط الفقر، وتقوم بإنفاق الحوالات على حاجاتها الأساسية خاصة الغذاء والصحة، مع العلم أنَّ هذه الحوالات تشكل ما يزيد عن 60% من دخل الأسرة الفقيرة بالنسبة إلى 10% من السكان الأكثر فقراً في بعض الدول النامية. ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر وبحكم قربها من هذه الأسر أن توفر خدمات تحويل الأموال للفقراء الذين يصعب الوصول إليهم وتساعدهم على بناء شبكة أمان وتوفر عليهم الكثير من الوقت والجهد، فتتخفف تكلفة حصول الفقراء على الحوالات وتتوفر لهم أموال أكثر²⁷. ويمكن ملاحظة تأثير الحوالات على الفقر بشكل واضح في الدول التي تقع على مقربة من البلدان التي تستقبل العمالة، وبحسب بحوث للبنك الدولي فقد ينتج عن ارتفاع عالمي نسبته 10% في الحوالات الدولية من كل فرد مهاجر 3,5% من التراجع في عدد الأشخاص الفقراء.

- وثقت البحوث أنَّ غالبية المال المرسل من المهاجرين يتم إنفاقه على الحاجات الأساسية للأسرة كالغذاء والصحة في حين يتم ادخار جزء من المال أو استثماره، ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تساهم من خلال خدمات الحوالات المصممة بشكل مناسب بتشجيع الادخار والاستثمار بين الفقراء، وهناك بعض الأمثلة عن مؤسسات التمويل الأصغر التي توفر خدمة الحوالات المرتبطة بحسابات الادخار حيث تقوم بتشجيع الفقراء المستفيدين من حوالات على القيام بفتح حسابات ودائع لتلقي أموالهم بدل تسلمها نقداً، وهذا المنتج له عدة مزايا، فهو يشجع الفقراء على ادخار جزء من أموالهم التي أرسلت إليهم وهو ما يعني المشاركة في القطاع المالي الرسمي وتحقيق عائد إضافي في وقت واحد، كما أنه يوفر لهم الأمان لأن الفقراء يخشون من التعرض للسرقة عند ذهابهم

لأخذ مالهم نقداً من شركة تحويل الأموال أو عندما يأتي عامل شركة تحويل الأموال إلى منازلهم ليسلمهم المال²⁸.

- كما أنَّ تحويل الأموال لا يقتصر على العمال المهاجرين فقط، فهناك آلاف العمال الفقراء الذين يعملون بعيداً في نفس بلدانهم ويقومون بتحويل الأموال إلى أسرهم بشكل دوري لإنفاقه على الحاجات الأساسية للأسرة، ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن توفر عليهم الكثير من الوقت والجهد والأمان خاصة مع ظهور منتجات لتحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول مشابة لخدمة تعبئة وتحويل أرصدة المكالمات، كما يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تسهل عليهم عملية الادخار حيث تقدم بعض المؤسسات منتجات مبرجة للادخار تُمكن مرسل المال من تخصيص نسبة معينة من كل تحويل مالي ليتم إيداعها في حساب ادخار وقد أشرنا سابقاً إلى أهمية المدخرات في الحد من الفقر المدقع والجوع.

3-1-5- دور التدريب والتعليم المالي للفقراء في الحد من الفقر المدقع والجوع:

هنالك اتفاق واسع على الحاجة إلى عوامل مكملة أخرى لأجل تعظيم الأثر الإيجابي للمنتجات المالية للتمويل الأصغر على حياة الفقراء، وأهم هذه العوامل هو التعليم المالي للفقراء من أجل تعريفهم بالمزايا والعيوب النسبية لكل من المنتجات الأربعة السابقة وكذا تدريبهم من أجل اكتساب مهارات إدارة وتنظيم المشروعات، حيث أنَّ:

- إذا كانت القروض الصغرى مهمة في توليد الدخل كما سبق وأشرنا، إلّا أنَّ معظم الفقراء لا يحظون بالتعليم الأساسي أو الخبرة اللازمة لفهم وإدارة أنشطة المشروعات حتى تلك المشروعات الصغيرة جداً²⁹ كما يعانون من العزلة الاجتماعية وضعف الثقة بالنفس، وكلها حواجز تحول بين الفقراء وبين العمل لحسابهم الخاص. إلّا أنَّ الكثير من برامج التدريب التي أصبحت تقدمها بعض مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها كخطوة أولى قبل حصولهم على قروض كبرامج التدريب على إدارة الأعمال والاجتماعات الأسبوعية في برامج الإقراض الجماعي، أكسبت الفقراء الكثير من الخبرة وساعدتهم في بناء الثقة بالنفس وعملت على إدماج الأفراد المنعزلين في المجتمع المحلي، كما أنَّ قيام موظفي الإقراض برصد ومتابعة المشاريع التي يقوم بها الفقراء من خلال الزيارات الأسبوعية تتيح إمكانية أكبر لنجاح هذه المشاريع وتساعد الفقراء في تخطي المشاكل التي قد تعترضهم، فعلى سبيل المثال فإنَّ العدد الكبير من الفقراء الذين يعملون في مجال واحد بسبب تزايد

فرص اقتراض الأموال سيؤدي في مرحلة ما إلى تشبع السوق وتدني الأرباح، ويمكن هنا لتوفير التدريب والتعليم المناسبين بشأن مهارات تسويق المنتجات التي يفتقد إليها أغلب الفقراء أن يكون جزءاً من الحل في مثل هذه الحالات.

- رغم أهمية المدخرات الرسمية إلا أن الفقراء الذين اعتادوا على التعامل بالنقود وعاشوا معظم حياتهم دون أن تكون لهم حسابات مصرفية ويفتقرون بشكل كبير للفهم الواضح لعمليات التوفير ويميلون غالباً إلى عدم الثقة في هذه المنتجات وعدم التعامل بها³⁰، ولا يختلف الأمر عندما يتعلق بالتأمين الأصغر، بل على العكس قد يكون الحال أسوأ من خدمات الإيداع، حيث أن بعض الدراسات مثلاً تشير إلى أن الفقراء قد امتنعوا عن شراء تأمين ضد سقوط الأمطار بالرغم من تقديمه في مناطق تعاني من مخاطر جفاف مرتفعة، وتشير الأدلة إلى أنهم إما لم يفهموا المنتج أو لا يثقون في المنتج أو مقدمه³¹، وقد أدرك مقدمو التأمين الأصغر أن تقديم التأمين للفقراء يتطلب تقبل عدم فهمهم لمنتجات التأمين وضرورة توفير هذه المعرفة الأساسية لمساعدتهم على فهم كيف يمكن للتأمين الأصغر مساعدتهم وأسرهم، وتم التوصل إلى أن أفضل وسيلة توعية تشمل حلقات التدريب وحملات التوعية باستخدام المذياع والملصقات بشكل أقل، فهي أساليب محبوبة من الفقراء وفعالة من حيث التكلفة. ولا يقتصر الأمر للأسف على هذا فقط حيث أن هنالك أدلة تشير إلى حاجة وكلاء التأمين العاملين مع الفقراء إلى التعليم والتوعية أيضاً³².

2-3- واقع مساهمة منتجات التمويل الأصغر في الحد من الفقر المدقع والجوع.

بعد أن رأينا أن هنالك من الناحية النظرية ارتباطات قوية وموجبة بين خدمات التمويل الأصغر وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، سنحاول من خلال ما سيلي عرض أهم الدراسات التجريبية والمهنية التي تجسد هذه الارتباطات على أرض الواقع، وتجدد الإشارة قبل عرض هذه الدراسات أن إلى أنه من الصعب تحديد أثر كل خدمة من خدمات التمويل الأصغر على تحقيق الأهداف الإنمائية، حيث أن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت توفر لعملائها مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وحتى غير

المالية كالتدريب والاستشارة، كما أن أغلب العملاء قد استفادوا من أكثر من خدمة. وفيما يلي نتائج بعض أكثر الدراسات التي يمكن التعويل عليها بهذا الخصوص:

- تشير نتائج الدراسة التي قامت بها كل من باربرا مكنلي وكريس دانفورد على عملاء مؤسسة CRECER في بوليفيا إلى ارتفاع مداخيل ثلثي العملاء بعض انضمامهم إلى البرنامج الذي تقدمه المؤسسة، وإلى أن تنوع مصادر الدخل وشراء الطعام بكميات كبيرة قد أديا إلى تيسير الاستهلاك على مدار العام، كما حدثت زيادة في مدخرات 86% من العملاء علماً أن 78% من العملاء لم يمتلكوا أي مدخرات قبل مشاركتهم في هذا البرنامج³³؛

- كما تشير نتائج دراسة أخرى أجرتها مكنلي ودانفورد على عملاء برنامج "التحرر من الجوع" في غانا إلى أن العملاء قد زادت دخولهم بمقدار 36 دولاراً أمريكياً في حين أن غير العملاء لم تزد دخولهم سوى بمقدار 18 دولار، كما استطاع 80% من العملاء تنويع مصادر دخلهم مقابل 50% من غير العملاء الذين لديهم مصادر دخل ثانوية³⁴؛

- أظهرت دراسة أجريت في إندونيسيا زيادة دخول المقترضين بنسبة 12,9% مقارنة بزيادة نسبتها 03% فقط لدى غير المقترضين، وفي دراسة أخرى أجريت على عملاء بنك راكيات المقيمين في جزيرة لومبوك الإندونيسية وُجد أن متوسط دخول العملاء قد ارتفع بنسبة 112% وأن 90% من الأسر قد انتقلت إلى خارج دائرة الفقر³⁵؛

- في زيمبابوي أدى الانضمام إلى اتحاد زامبوكو لإدارة الأموال إلى تحسن استهلاك أسر العملاء الشديدي الفقر للأطعمة التي تحتوي على نسب عالية من البروتين مثل اللحوم والأسماك والدجاج وكذا الألبان³⁶؛

- سجلت دراسة أجريت على عملاء برنامج SHARE بالهند أن ثلاثة أرباع العملاء قد شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الدخل وامتلاك الأصول المنتجة ونسبة الإعالة

الأسرية، كما أنَّ نصف العملاء قد خرجوا من دائرة الفقر، إضافة إلى حدوث تحول ملحوظ في أنماط التوظيف لدى العملاء من العمل اليومي غير المنتظم ومنخفض الأجر إلى مصادر متنوعة بالاعتماد على أنشطة الأعمال الصغيرة وكذا ازدياد توظيف أفراد الأسرة، كما أنَّ نصف العملاء أصبحوا يعتمدون على أرباحهم لمقابلة بعض الالتزامات الاجتماعية الكبرى بدلا من الاقتراض³⁷؛

- تشير نتائج دراسة مفصلة إلى أنَّ الأعضاء الذين استمرت مشاركتهم لأكثر من أربع سنوات في برنامج اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء الريف BRAC قد تمكنوا من زيادة النفقات الأسرية بنسبة 28% وزادت ممتلكاتهم بنسبة 112%، وأشار تحليل آخر للبيانات أنَّ الحصول على الخدمات المالية مكَّن العملاء من الحد لتعرضهم للآزمات من خلال تيسير الاستهلاك وبناء الأصول والحصول على الخدمات خلال فترة الكوارث الطبيعية³⁸؛

- في دراسة شاملة أجراها البنك الدولي على ثلاثة من أكبر برامج التمويل الأصغر في بنغلاديش وجد أنَّ 05% من العملاء كانوا يخرجون من دائرة الفقر كل عام³⁹؛

- وفي دراسة أجريت على بنك جرامين وجد أنَّ دخول أعضاء البنك قد زادت بنسبة 28% عن دخول غير الأعضاء في نفس القرية وبنسبة 43% عن دخول غير الأعضاء في القرى غير المشاركة في البرنامج، كما ارتفعت معدلات الأجور في القرى المشاركة في البرنامج، كما استطاع أعضاء بنك جرامين الاعتماد على مدخراتهم وأموالهم الخاصة من أجل مواجهة الآزمات بدلا من الاستدانة من المقرضين⁴⁰؛

- بينت نتائج دراسة أجريت على عملاء المنظمة الشريكة لهيئة إنقاذ الطفولة في فيتنام أنَّ عملاءها قد تمكنوا من تقليص مدة نقص الغذاء من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد⁴¹؛

- بينما بينت نتائج دراسة أخرى أنَّ الدخل الأسبوعي لعملاء مؤسسة مساعدات المجتمع الدولي فينكا FINCA في السلفادور قد ازداد بمتوسط 145%⁴²؛

- توصلت دراسة حول البرامج المنفذة من قبل برنامج التنمية والتعاون الألماني GTZ إلى أنَّ حوالي 65% من أعضاء التعاونيات المالية الذين تم استجوابهم قد صرحوا بزيادة مداخيلهم جراء حصولهم على الخدمات المالية التعاونية، كما ساهمت مجموعات المساعدة الذاتية في ارتفاع صافي الدخل بأكثر من 30% لكل أسرة مشاركة في البرنامج بالهند، كما أنَّ حوالي 20% من أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية قد تمكنوا من زيادة دخلهم فوق خط الفقر⁴³؛

- تؤكد دراسة قام بها مارتين براون أنَّ القروض الصغرى لها أثر بالغ على حجم أنشطة الأعمال التي يقوم بها أصحاب المشاريع الصغرى وعلى الأرباح التي تعود عليهم منها، وأنَّ نمو المشاريع يتحقق من خلال زيادة رأس المال العامل. كما أنَّ الأسر تستخدم بعض ما حصلت عليه من دخول في تغطية المصاريف المتعلقة بالمناسبات الرسمية وقد أصبحت أقل اعتماداً على الشبكات الاجتماعية التي تنتمي إليها⁴⁴؛

- توصلت دراسة إلى أنَّ ربح أصحاب المشاريع الصغرى الذين يحصلون على قروض صغرى يزيد في المتوسط على ربح الذين لا يحصلون على قروض بنسبة 25% إلى 40%، كما أنَّ القروض الصغرى تساعد على الوصول إلى مستويات تشغيل أكثر كفاءة بالموارد الحالية المتاحة حيث لم تتغير الربحية عن طريق التكنولوجيا أو زيادة العمالة لأن المشاريع الصغرى كانت تعمل بأقل من طاقتها الكاملة بسبب نقص التمويل⁴⁵؛

- ورغم أن خلق فرص عمل في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلاً إلا أنَّ دراسة في بيرو قد توصلت إلى أنَّ كل عميل للتمويل الأصغر قد وفر ثلاثة أيام عمل إضافية في الشهر للعاملين من خارج الأسرة⁴⁶؛

- وجد بيك وآل أنَّ 30% من التباين في معدلات الفقر على مستوى البلدان يمكن أن يعزى إلى التباين في العمق المالي، كما وجد ليفاين علاقة قوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، في حين توصل كل من بانيرجي وآل سنة 2009 وكل من كارلان وزينمان

إلى وجود أثر يتراوح من بسيط إلى بعيد المدى نتيجة إيصال القروض الصغرى إلى الأسر في الهند والفلبين على التوالي⁴⁷؛

- في دراسة تعكس أهمية توفر خدمات إيداع آمنة للفقراء، أشارت نتائج بحث أجري في غرب وشرق ووسط أوغندا أنَّ غياب خدمات الإيداع الرسمية كان سببا في أنَّ 99% من الفقراء الذين يوفرون في القطاع غير الرسمي قد فقدوا في المتوسط 22% من القيمة التي ادخروها في السنة الماضية، بينما أقر الذين لديهم إمكانية الوصول إلى القطاع الرسمي أنهم وفروا خلال سنة ثلاثة أضعاف ما وفره أولئك الذين يوفرون في القطاع غير الرسمي⁴⁸؛

- أشارت دراسة أجراها جوناثان مردوك حول حجم التبعات المترتبة من جراء غياب منتجات التأمين الخاصة بالفقراء أثناء حدوث إعصار ميتش الذي ضرب نيكاراغوا إلى التراجع الكبير في الاستهلاك لدى 21% من الأسر وقيام 18% من الأسر بخفض الاستهلاك بشكل حاسم وهو ما يعكس العلاقة بين غياب التأمين الأصغر ومخاطر التعرض للجوع⁴⁹؛

- أشارت دراسة لتقييم الأثر لأربعة برامج تأمين أصغر تعمل في مجالات مرتبطة بالصحة أن 71% من عملاء مؤسسة فينكا الأوغندية يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر أماناً ضد المتاعب المالية، كما زادت مدخراتهم بنسبة 05% وقيمة استثماراتهم بنسبة 01% والقروض التي تحصلوا عليها بنسبة 01% بعد انضمامهم إلى برنامج التأمين⁵⁰؛

- أشارت دراسة قام بها المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية في سنة 2004 إلى أنَّ الفقراء المستفيدين من الحوالات الذين يتسلمونها عبر الاتحادات الائتمانية للشبكة الدولية للحوالات يميلون إلى أن يصبحوا أعضاء في الاتحاد الائتماني ويدخرون بعض المال ويشاركون في القطاع المالي الرسمي، كما أفادت مؤسسة فونكور لتحويل الأموال التي توفر حساب ادخار مجاني لعملائها أنَّ العديد من العملاء يختارون ترك المال في حساب الادخار ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم الاستثمارية الخاصة⁵¹؛

- وبحسب دراسة أجريت حول مؤسسات التمويل الأصغر التي دخلت سوق الحوالات في أمريكا الجنوبية وجزر الكاريبي فإنّ هذه المؤسسات توفر تكلفة تحويل أموال أدنى من معدل السوق الأمر الذي يوفر أموالاً أكبر للمستفيدين من الحوالات من ذوي الدخل المنخفض⁵²؛

- أظهرت دراسة أجريت على عملاء برنامج اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية BRAC الذين استفادوا من منح وتدريب على كيفية الادخار من أجل أنشطة مستقبلية، أنّ 89% من العملاء استطاعوا التحول من الحصول على المنح إلى مدخرين ثم مقترضين من برنامج التمويل الأصغر التابع للجنة وثم العمل بعدها لحسابهم الخاص⁵³؛

النتائج:

بعد أن أبدى المجتمع الدولي التزاماً قوياً بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتي يشكل أهم أهدافها هدف الحد من الفقر المدقع والجوع في العالم، وبعد أن أصبح نظام التمويل الأصغر أحد الاتجاهات الحديثة في التنمية والحد من الفقر بالبلدان النامية، وبعد كل ما تم عرضه في هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

- نظام التمويل الأصغر يمكن أن يكون بالفعل أداة فعالة للتنمية ومحاربة الفقر بالدول النامية، فمن الناحية النظرية فإنّ إتاحة خدمات مالية متنوعة ومناسبة لهم مثل غيرهم - وليس فقط القروض الصغرى - كافية وقادرة على تحسين ظروف حياتهم وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة؛

- إذا كان هناك من الناحية النظرية ارتباطات قوية وموجبة بين جميع خدمات التمويل الأصغر وهدف الحد من الفقر المدقع والجوع، فإنّ هناك من الشواهد والدراسات التجريبية والمهنية ما يجسد هذه الارتباطات على أرض الواقع؛

- كما تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنه من الصعب تحديد أثر كل خدمة من خدمات التمويل الأصغر على تحقيق أول الأهداف الإنمائية في الحد من الفقر المدقع والجوع، حيث

أنَّ أغلب مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت توفر لعملائها مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وحتى غير المالية كالتدريب والاستشارة، كما أن أغلب العملاء قد استفادوا من أكثر من خدمة.

التوصيات

من أجل مساهمة أفضل لنظام التمويل الأصغر في الحد من الفقر والجوع بالدول النامية، فقد ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات:

- ينبغي تقديم المجموعة الكاملة من خدمات التمويل الأصغر للفقراء وليس فقط القروض الصغرى، بما فيها الخدمات غير المالية أو ما يعرف بالتدريب المالي للفقراء؛
- توجد شريحة كبيرة من فقراء الدول النامية من سكان البلدان الإسلامية، وينبغي تصميم منتجات مالية تتوافق مع معتقداتهم الدينية خاصة مع وجود صيغ تمويل إسلامية تصلح لتمويل جميع الأنشطة.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - أنيل كرناني: إستراتيجية سفح الهرم للحد من الفقر، وعد لم يتم الوفاء به، ورقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 80، مركز الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص: 12.
- ² - بيزل هانس: الابتكار في التمويل الأصغر، النظر إلى ما وراء فقر الدخل، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009، ص: 03.
- ³ - روزاريا ريتا كنالي: الائتمان الصغير في النظم الاقتصادية المتقدمة طريق ثالث، تأمل نظري، إم بي آر آيه، بحث رقم 21109، 2010، ص: 11.
- ⁴ - جوثان مودوخ ودين كارلان: الحصول على التمويل، أفكار وقواعد الإثبات - إقتصاد الادخار، مبادرة الوصول المالي، جامعة نيويورك، 2009، ص: 17.
- ⁵ - رائى ديشباندي: الأمان وسهولة المنال، إدماج المدخرين الفقراء في النظام المالي الرسمي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة مركزة رقم: 37، سبتمبر 2006، ص: 01.
- ⁶ - آن هاستينغز: دخول مؤسسات التمويل الأصغر إلى سوق الحوالات، الفرص والتحديات، قمة الإقراض الأصغر العالمية، هاليفاكس-نوبا سكوتيا، كندا، 13 نوفمبر 2006، ص: 03-04.
- ⁷ - ك. ستاك، ك. نيكلسون، م. كوهين: التعليم المالي للفقراء، الخطوط التوجيهية حول التطبيق، مؤسسة فرص التمويل الأصغر، واشنطن، 2006، ص: 01-02.
- ⁸ - مونيك كوهين وآخرون: أثر التمويل الأصغر، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، موجز الجهات المانحة رقم 13، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2003، ص: 02.
- ⁹ - نانسي باري: الحلقات المفقودة، الأنظمة المالية الناجحة بالنسبة للأغلبية، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة رقم 03، 1995، ص: 03.
- ¹⁰ - أنيل كرناني، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
- ¹¹ - بالير جاين: التمويل متناهي الصغر والأفراد الأكثر فقرا، المؤتمر الأوروبي الأول في مجال التمويل متناهي الصغر، 2-4 جوان 2009، مركز البحوث الأوروبية في مجال التمويل متناهي الصغر، بروكسل، بلجيكا، ص: 02.
- ¹² - شيجيوكي هاموري وهيساكو كاي: التمويل الأصغر وعدم المساواة، آم بي آر آي، ورقة رقم 17572، 26 سبتمبر 2009، ص: 02.

- ¹³ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: التمويل الأصغر والمنح والاستجابات غير المالية لتخفيض عدد الفقراء، أين يكون الائتمان الأصغر ملائماً؟ مرجع سبق ذكره، ص: 06.
- ¹⁴ - Kathryn Imboden and Nancy Barry: Policies, Regulations and Systems that Promote Sustainable Financial Services to the Poor, Women's World Banking, 2002, p: 08.
- ¹⁵ - راني ديشباندي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
- ¹⁶ - بنك باركليز: الخدمات المصرفية للبالغين، زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، 2010، ص: 08.
- ¹⁷ - ديفيد فيراند وآخرون، إقامة خدمات إيداع من أجل الفقراء - إرشادات لتوافق الآراء بشأن التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ط2، 2003، ص: 04.
- ¹⁸ - جراهام أ.ن. رايت: وجهتان للنظر حول خدمات التوفير/ الادخار، ميكروسييف، مذكرة تلخيصية رقم 12، ص: 01.
- ¹⁹ - أنيل كرناني، مرجع سبق ذكره، ص: 03-04.
- ²⁰ - أنوبام بازو، رودولف بلافي ومورات يوليك: التمويل الأصغر في إفريقيا، التجارب والدروس المستفادة من بعض البلدان الإفريقية المختارة، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، 2004، ص: 08.
- ²¹ - بول موسلي: تقييم نجاح برامج التأمين الأصغر في تلبية احتياجات الفقراء من التأمين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، ورقة عمل رقم 84، 2009، ص: 2-7.
- ²² - جيم روث، دومينيك ليبر ومايكل جيه ماكورد: الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر 100 بلد في العالم، مركز التأمين الأصغر، 2007، ص: 09.
- ²³ - منظمة العمل الدولية: التأمين الصغير في إفريقيا، بوابة التمويل الأصغر، ماي 2010، ص: 10.
- ²⁴ - آن هاستينغز، مرجع سبق ذكره، ص: 03.
- ²⁵ - فينا جاياديفا، روبرت بيك كريستن وريتشارد روزنبرج: المؤسسات المالية ذات "الأهداف المزدوجة": الآثار على مستقبل التمويل الأصغر، دراسة خاصة رقم 8، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2004، ص: 09.
- ²⁶ - آن هاستينغز، مرجع سبق ذكره، ص: 03.
- ²⁷ - نفس المرجع، ص: 03-07.
- ²⁸ - نفس المرجع، ص: 14.

- ²⁹ - أنيس تشودھاري: التمويل الأصغر كأداة للحد من الفقر - تقييم نقدي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، ورقة عمل رقم 89، ديسمبر 2009، ص: 02.
- ³⁰ - بنك باركليز، مرجع سبق ذكره، ص: 33.
- ستيفن ديكون: إعداد التأمين للفقراء، مذكرة مناقشة مركزية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن، 2007، ص: 04.
- ³² - منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
- ³³ - إليزابيث ليتفيلد، جوناثان موردوخ وسيد هاشمي: هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟ مذكرة مناقشة مركزية رقم 24، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2003، ص: 03.
- ³⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ³⁵ - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ³⁶ - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ³⁷ - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ³⁸ - نفس المرجع، ص: 03-04.
- ³⁹ - نفس المرجع، ص: 04.
- ⁴⁰ - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ⁴¹ - أوسا سانانيكون: التمويل الأصغر والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، مذكرة الجهات المانحة رقم 09، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ديسمبر 2002، ص: 01.
- ⁴² - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ⁴³ - عبد الحكيم عمران: مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27 - 29 جوان 2013، ص: 07.
- ⁴⁴ - مارتين براون: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني، سويس كونتاكت، 2002، ص: 32.
- ⁴⁵ - نفس المرجع، ص: 05.
- ⁴⁶ - مونيك كوهين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 02.
- ⁴⁷ - إينغاسيو ماس، دان رادكليف وكليز ألكساندر: تنظيم نماذج مصرفية جديدة تسمح بتوفير خدمات مالية للجميع، مؤسسة بيل وميلندا غيتس، أوت 2010، ص: 02.

- ⁴⁸ - جراهام أ.ن. رايت و ليونارد موتيساسيرا: المخاطر النسبية لادخار الفقراء، ميكروسيف، مذكرة تلخيصية رقم 06، 2002، ص: 01 .
- ⁴⁹ - جوناثان مردوك: التأمين الأصغر، الثروة المقبلة؟ معلومات مفيدة حول ما اكتسبناه بشأن الفقر، البنك الدولي، 2004، ، ص: 02.
- ⁵⁰ - بول موسلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.
- ⁵¹ - آن هاستينغز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 09-15.
- ⁵² - نفس المرجع، ص: 30.
- ⁵³ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: التمويل الأصغر والمنح والاستجابات غير المالية لتخفيض عدد الفقراء، أين يكون الائتمان الأصغر ملائماً؟، مرجع سبق ذكره، ص: 09.